الأمـم المتحـدة S/PV.4828



مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٢٨

الثلاثاء، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٦/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيد آرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مونيوس
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بانوم
	المكسيك	السير بوخالتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2003/880)

03-52156 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2003/880)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/891، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي قدمته باكستان والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والسودان.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، باكستان، الجمهورية العربية السورية، شيلي، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، المكسيك.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألمانيا، بلغاريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١١ صوتا مؤيدا، مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نظرا لتصويت عضو دائم في المجلس معارضا.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): كما ذكرنا أمس، ولئن كانت جميع الأطراف تتحمل المسؤولية عن إحلال السلم في الشرق الأوسط، إلا أن القضاء على الإرهاب يجب أن يحظى بأعلى أولوية. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم فيه عيب حيث أنه لم يتضمن العناصر الثلاثة التالية: إدانة قوية لأعمال الإرهاب؛ وإدانة صريحة لحماس، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وكتائب شهداء الأقصى بوصفها منظمات مسؤولة عن أعمال الإرهاب؛ والدعوة إلى تفكيك البنية التحتية التي تدعم العمليات الإرهابية هذه أينما حصلت، تماشيا مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومشروع القرار هذا لم يتخذ موقفا واضحا ضد الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإرهابية هذه، أو لم يدع إلى اتخاذ إجراء حاسم ضدها.

ولا بد للسلطة الفلسطينية أن تقضي على قدرة الجماعات المتطرفة على ارتكاب أعمال إرهابية. إضافة إلى ذلك، يجب أن تمضي إسرائيل قدما وتفي بواجباتها والتزاماتها وفقا لخارطة الطريق ومؤتمر القمة في العقبة، بما في ذلك تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين.

وكما قلنا أمس، لن نؤيد أي مشروع قرار يغفل عن التهديد الصريح الذي تشكله حماس والجماعات الإرهابية الأخرى على عملية السلام في الشرق الأوسط. ولقد عارضت الولايات المتحدة مشروع القرار لأنه قصر في الوفاء بذلك.

ونلاحظ مرة أخرى أن حكومة إسرائيل تدرك بالفعل آراء أعضاء المجلس تجاه مسألة السيد عرفات. علاوة على ذلك، ذكر وزير الخارجية باول أن الولايات المتحدة لا تؤيد إزالة السيد عرفات، كما لا تؤيد نفيه بالقوة. وفي حين أن السيد عرفات جزء من المشكلة، نعتقد أن أفضل حل لهذه المشكلة يأتي عن طريق العزلة الدبلوماسية، وقد أعربنا عن رأينا هذا بوضوح.

والولايات المتحدة، من جانبها، ستواصل العمل مع شركائها في المجموعة الرباعية على تنفيذ الرؤية التي أعلن عنها الرئيس بوش والتي تقوم على حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يقضي بإيجاد دولتين، مثلما تنص عليه خارطة الطريق.

ويعكف موظفونا الدبلوماسيون، ومنهم وزير الخارجية باول والسفير وولف وبعثاتنا في المنطقة، على العمل بشكل مكثف مع كلا الطرفين على أرفع المستويات. ولا نزال على التزامنا بخارطة الطريق سبيلاً إلى التقدم صوب تحقيق الهدف المتمثل في حياة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني جنباً إلى جنب في سلام وأمن وحرية.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): امتنعت بلغاريا عن التصويت على مشروع القرار، كما نفعل كلما يفتقر المجلس إلى الإجماع، أو ما هو أسوأ من ذلك، عندما يصل إلى طريق مسدود كما هو الحال للأسف اليوم.

وبالنظر إلى خطورة الحالة إلى درجة بالغة في الشرق الأوسط، كان ينبغي أن يبذل المجلس جهداً إضافياً لإيجاد توافق في الآراء. وتناشد بلغاريا السلطة الفلسطينية من جديد أن تفعل كل ما دعتها اللجنة الرباعية في خارطة الطريق إلى فعله من أجل وقف الهجمات الانتحارية وجميع أعمال الإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين. كما ندعو حكومة إسرائيل إلى وقف عمليات القتل خارج نطاق القانون، والتخلي عما اعتزمته من إبعاد الرئيس ياسر عرفات، إذعاناً لما تدعو إليه خارطة الطريق.

السيد بلويغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بخيبة الأمل للنتيجة التي أسفر عنها الاقتراع. فهذا التصويت يبعث بإشارة خاطئة إلى الطرفين ويوجد تصوراً بأن مجلس الأمن لا يفي بمسؤولياته.

وأود أن أذكر بالنيابة عن حكومتي أنها مع امتناعها عن التصويت على مشروع القرار لم تزل عند رأيها فيما يتعلق بقرار الحكومة الإسرائيلية إبعاد رئيس السلطة الفلسطينية السيد عرفات من حيث المبدأ. فلا تزال حكومتي ترى أن القرار المذكور في حد ذاته يضرّ بعملية السلام، وأن وضعه موضع التنفيذ قد يترتب علية خطر المزيد من عدم الاستقرار.

لذا فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى لإلغاء قرارها ونؤكد مجدداً أهمية أن يمارس الطرفان الحد الأقصى من ضبط النفس في هذه المرحلة الحرجة من عملية سلام الشرق الأوسط. وفي رأينا أن جميع الجهود ينبغي أن تتجه الآن أكثر من أي وقت مضى نحو العودة إلى خارطة الطريق، وتنفيذها بنية حسنة، وتعزيز اللجنة الرباعية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): قدمت باكستان مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2003/891 وصوتت مؤيدة له. وفعلنا ذلك لأننا رأينا من المهم أن نبعث برسالة إلى جميع المعنيين بأن التفكير في أي عمل لإبعاد السيد عرفات سيكون غير قانوني

ومناقضاً لأهـداف عمليـة السـلام في الشـرق الأوسـط. ومن الواضح أن هذه الرسالة وجِهت بالأمس في المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس، بمشـاركة من عموم أعضـاء الأمم المتحدة.

وتمتع مشروع القرار المذكور بتأييد واسع النطاق من الأعضاء المنتمين لحركة عدم الانحياز وشاركت في تقديمه المجموعة العربية. ويدل التصويت الـذي أجرينـاه على أنه يحظى كذلك بتأييد غالبية الأعضـاء في مجلـس الأمن. ويأسف وفدي لأن مجلس الأمن لم يتمكن مـن المضي قدماً في جبهة متحدة. إذ أن هـذا ينطـوي علـى آثار بالنسبة للإجراءات التي نتخذها في المناطق الأخرى. وقد حاول عدة أعضاء في المجلس حتى الدقيقة الأخيرة الخروج بنص من شـأنه أن يكـون مقبـولاً لـدى جميـع الأطراف. ونشكر جميع الوفود التي اشتركت في هـذه الجهود المتسمة بالنوايا الحسنة.

ولعلي أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً معارضـة باكستان للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في أي مكان من العالم. ويشمل هذا إرهاب الدولة. وفي الوقت ذاته، كمـا أشـار الأمـين العـام خـلال الاجتمـاع الـوزاري للمجلس في ٢٠ كانون الثاني/يناير هذا العام، لا ينبغي أن تستخدم مسألة الإرهـاب ''لإضفـاء صفـة الشـيطان على المعارضين'' (S/PV.4688، الصفحة ٣) , ''وسحب صفة الشرعية عن المظالم السياسـية المشـروعة'' (نفس المصدر). وقد أشار الأمين العام أيضاً إلى أنه:

> ''تجـد دول تجـارب أشـكالا متنوعـة مـن الاضطرابات أو العصيان أن من المغري التخلي عن عملية التفاوض السياسية، البطيئة والصعبة ولكن الضرورية في بعض الأحيان من أجل خيار العمل العسكري السهل بصورة مضللة''. (نفس المصدر)

وقد نصحنا الأمين العام جميعاً بأن:

> ''نتصـدى بكـل تصميـم للمنازعـات السياسية وللصراعات الطويلة التي تشكِّل أساس الإرهاب وتؤججه وتوفر له الدعم – وأن نعمل على حلها بالفعل'' (نفس المصدر).

ومـن دواعـي الأسـف أن الـدول المقصـودة بهـذا الكلام، بدلاً من الاستجابة لنداء الأمين العام، تقمع حق الشعوب في تقرير المصير في الشـرق الأوسـط وجنـوب آسيا، وتضم الآن صفوفها فيما تعلن أنه تحالف لمكافحة الإرهـاب، ولكـن الأقـرب هـو أن ينشـأ عنـه محـور للاضطهاد.

ونحن نحث حكومة إسرائيل بقوة على أن تنضم إلى عمل متضافر لمسـاعدة الشـعب الفلسـطيني علـى استعادة حقوقه ولتيسير وضع حد لحرمانه مـن وطنـه، بدلاً من اللجوء إلى إجراءات تتسم بالإفراط من قبيل إبعاد السيد ياسر عرفات، رئيس فلسطين، أو مـا هـو أسوأ من إبعاده. فهذا الشعب جدير بأن يمارس حقه في تقرير المصـير الـذي وعـده بـه مجلس الأمـن. ويتحمـل المجتمع الدولي مسؤولية واضحة تجاه تحقيق هـذا الأمـر كذلك.

ومـن الرسـائل الأخـرى الـتي لا لبـس فيـها الـتي تمخضت عنها مناقشة الأمس ضرورة أن يعود الطرفان إلى تكريس الجهود لخارطة الطريق والبدء في تنفيذها بنية حسنة. ويحدونا الأمل في أن يعير الطرفان أذنـاً صاغيـة لرغبة المجتمع الدولي وإصراره.

أما باكستان فستواصل من جانبها دعم كل جهد يُبذل لتقريبنا من تحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشـان جنبـاً إلى جنـب في الأرض

المقدسة كل منهما في سلام مع الأخرى، والمتمثلة في انتهاء ملحمة فلسطين المأساوية في آخر الأمر.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): صوّتت فرنسا مؤيدة للنص الذي طُرح للتصويت، والذي يبدو لنا أنه يجسد الرسالة العامة التي أُعرب عنها بالأمس في المناقشة المفتوحة. فلا بد من أن ينتهي العنف والإرهاب. وقرار إبعاد الرئيس عرفات مخالف للقانون ويأتي بنتائج عكسية من الوجهة السياسية، ولا ينبغي تنفيذه. وخارطة الطريق هي أفضل سبيل ممكن، وينبغي لكلا الطرفين تنفيذها بشكل كامل. ولا بد للجنة الرباعية من المضي في بذل جهودها وتكثيف تلك الجهود.

كنا نود أن يتوصل المجلس إلى توافق في الآراء بشأن رسالة كهذه. ونأسف للنتيجة التي تمخض عنها التصويت. فهي نتيجة سلبية الأثر إلى حد خطير.

السيد مونوس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): لقد صوَّت وفدي مؤيدا مشروع القرار لأنه يعبِّر عن وجهات نظرنا. أن حكومة شيلي أدانت بشكل قاطع إعلان الحكومة الإسرائيلية المتعلق بإبعاد رئيس السلطة الفلسطينية من الأراضي المحتلة. فهذا العمل لا يسهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، ولا يليق بكرامة شعب وسلطته - وهي سلطة أُنشئت بصورة شرعية على أساس عملية ديمقراطية.

وكنا نحبذ اعتماد قرار بتوافق الآراء. ولكن عدم الموافقة على مشروع القرار لم يمنعنا من التصويت مؤيدين له. بيد أننا نخشى من أن هذه الحالة لن تكون معينة للعملية السياسية في الشرق الأوسط، ولن تساعد على تطبيق خارطة الطريق. ومع ذلك، نعتقد أن من الضروري بذل كل الجهود اللازمة للعودة إلى مفاوضات السلام في إطار القانون الدولي وفي امتثال تام لقرارات الأمم المتحدة، وللالتزامات المتعهد بها رسميا في مؤتمر قمة العقبة بغية التنفيذ الفعال لخارطة الطريق المقدمة من مجموعة مدريد الرباعية.

ومع ذلك، لا ينبغي لتطورات عصر اليوم أن تجعلنا نفقد الأمل. يتعين علينا أن نفكر في ضرورة المثابرة والتحلي بالصبر، حتى نتمكن، ربما في مرة أخرى، من تصعيد جهودنا الرامية إلى إحلال السلام الذي يستحقه شعبا فلسطين وإسرائيل.

السيد مقداد (الجمهورية السورية العربية): يؤسفنا أن كل الجهود التي بذلتها المجموعة العربية بشكل عام، ووفد سورية بشكل خاص، والمرونة والصبر اللذين مارسناهما طيلة الأيام الماضية، لم توصلنا إلى النتيجة المطلوبة. وذلك رغم اتسام مشروع القرار، الذي دعمته مجموعة حركة عدم الانحياز أيضا، بأقصى درجات التوازن. وما نود الإشارة إليه هو أن اللغة التي استخدمت في معظم فقرات مشروع القرار جاءت من قرارات سبق للمجلس أن اعتمدها إزاء التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن استخدام وفد الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض يدعو للأسف العميق. وإن تعطيل الشرعية الدولية لا يخدم أحدا. وعدم تمكين مجلس الأمن من ممارسة مهامه إزاء قضايا الأمن والسلم الدوليين أمر يزيد من تعقيد الوضع المتوتر في المنطقة وينعكس سلبيا على الوضع العام هناك.

لقد بذلنا كل جهد لإبراز المداولات والزخم الدولي الذي رفض السياسات الإسرائيلية المتمثلة في ممارسة إرهاب الدولة والتدمير وقتل ما يزيد عن ٢ ٣٠٠ من الفلسطينيين الأبرياء خلال السنتين الماضيتين فقط.

كما لجأت إسرائيل إلى ممارسة أسلوب طرد الشعب الفلسطيني من وطنه وزرع أرضه بالمستوطنات والمستوطنين. وقد تمثل ذلك مؤخرا في تهديد إسرائيل بقتل الرئيس الفلسطيني أو إبعاده، خلافا لكل مبادئ القانون الدولي والميثاق واتفاقية جنيف الرابعة بشكل خاص.

وبغض النظر عن تعطيل مشروع القرار المعروض، أكد المجتمع الدولي في مناقشاته يوم أمس على موقف واضح ضد السياسات والممارسات الإسرائيلية. وبالتالي، فإن سورية تُحمِّل إسرائيل مسؤولية أعمالها الخرقاء ، كما تُحمِّلها مسؤولية تعطيلها لعملية السلام في الشرق الأوسط والإجهاز عليها وما سينجم عن ذلك من نتائج.

أود أن أعبِّر عن امتناننا وتقديرنا للدول التي دعمت مشروع القرار وصوتت مؤيدة له، وأن نكرر تأكيد التزام سورية القوي بدور الأمم المتحدة في حل المشكلات التي يواجهها عالم اليوم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

إن شعبنا يتطلع إلى اليوم الذي يتحقق فيه السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وتعود فيه الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان إلى أصحابها الحقيقيين، وذلك على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات القمة العربية التي انعقدت في بيروت عام ٢٠٠١.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): لقد كانت نتيجة التصويت مخيبة جدا للآمال. إذ كان يتعين على المجلس أن يبعث رسالة واضحة بشأن التصريح المتعلق باحتمال طرد زعيم السلطة الفلسطينية – وهو عمل لا أساس له من القانون فحسب، ولكن كما يعلم جميع أعضاء المجلس، سيكون خطأ سياسيا فادحا يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة جدا. لقد ظل وفدي دائما يدين أعمال الإرهاب؛ ولا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال. ومن الواضح أنه كان هناك مجال لتحسين مشروع القرار في ذلك الصدد، على الرغم من أن المنطوق تضمَّن بالفعل طلبا لوقف كل أعمال الإرهاب. وعلاوة على ذلك، أعرب المشروع عن دعمه الكامل لجهود المجموعة الرباعية. وكان من الضروري إعطاء رسالة واضحة لا لبس فيها وبالإجماع بشأن الخطأ الذي سيمثله طرد قائد السلطة الفلسطينية. ولذلك أعرب عن أسفي على أن المجلس لم يتمكن من الحصول على الإجماع بشأن ذلك الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

أوضحت المملكة المتحدة مرارا للحكومة الإسرائيلية أن طرد الرئيس عرفات أو إلحاق الأذى به سيكون خطأ وسيأتي بنتائج عكسية. وينبغي لإسرائيل ألا تدع غضبها المبرر إزاء العنف المتواصل أن يؤدي إلى القيام بأعمال من شأنها تقويض عملية السلام ومصالح إسرائيل نفسها.

وتعتقد المملكة المتحدة أن خارطة الطريق لا تزال قائمة، بل أن السعي إلى تنفيذها بات أكثر أهمية اليوم. ونحض الأطراف على أن تعمل من أجل تنفيذها بالكامل وبسرعة، بالتعاون مع أعضاء المجموعة الرباعية. وما فتئت المملكة المتحدة مستعدة للمساعدة في تنفيذ تلك الخارطة.

وخارطة الطريق وافية، إلا أن بعض عناصرها تكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى الأحداث الأخيرة. ففي مرحلتها الأولى، تدعو الخارطة الفلسطينيين إلى بذل جهود ملموسة على الأرض لاعتقال واعتراض وكبح الأفراد والجماعات الذين ينفذون أو يخططون للقيام بهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين أينما كانوا. إن ذلك ما زال قائماً وأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وفي السياق نفسه، تدعو خارطة الطريق إسرائيل إلى عدم اتخاذ أي تدابير قد تقوض الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل، والهجمات ضد المدنيين، والمصادرة و/أو هدم بيوت الفلسطينيين وممتلكاتهم كإجراءات عقابية أو تيسير عمليات البناء الإسرائيلية، وتدمير المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية وغيرها من التدابير المشار إليها في خطة العمل. ومرة أخرى، يبدو هذا العنصر مهما للغاية بالنظر إلى ما آلت إليه التطورات اليوم. لذلك، فإنني أتفق مع السيد رود – لارسن فيما أشار إليه البارحة من ضرورة اتخاذ خطوات جريئة وبصورة متوازية.

والمملكة المتحدة تعتقد أن النص المعروض علينا غير متوازن بما يكفي، وعليه، فإنه لا يساعد في سياق تنفيذ خارطة الطريق. وحيث أن مقدمي مشروع القرار تعذر عليهم الأخذ بتعديلات المملكة المتحدة الرامية إلى تحقيق توازن أفضل، فقد امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على نص مشروع القرار. إلا أننا نأسف لأن قراراً متوازناً لم يعتمد، ونحث إسرائيل على ألا تسيء فهم رفض المجتمع الدولي بالإجماع لقرارها من حيث المبدأ إبعاد الرئيس عرفات من الأراضي الفلسطينية. وينبغي أن يفهم الطرفان أن المجتمع الدولي يريد التنفيذ الكامل والعاجل لخارطة الطريق.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أُذَكِّر المجلس أنه، بموجب القرار الذي اتخذه المجلس في جلسته ٤٨٢٤ المعقودة بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أدعو المراقب الدائم عن فلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار المتخذ في نفس الجلسة، المعقودة بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أدعو ممثل إسرائيل إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): سيدي الرئيس، أود أن أسجل فحسب أنه، خلال سنوات عملي في هذا المكان، لم يسبق لمجلس الأمن أن دعانا للجلوس على طاولة المجلس أثناء تداول أمر معين، ثم اختار أن يجري عملية التصويت دون تواجدنا نحن أيضا. وأنا لا أعرف المغزى من وراء ذلك، وإن كنت أعرف فقط أن ذلك لا ينسجم مع كل الجلسات السابقة، وأكرر: كل الجلسات السابقة على الإطلاق.

لقد تقدمنا مع المجموعة العربية بمشروع قرار معتدل للغاية، واعتقدنا في لحظة ما أنه سيعتمد وسيحصل على تأييد واسع، قد يصل إلى ١٤ صوتا. وفي ضوء ما قيل لنا، أو قيل علناً من قبل الأعضاء، أريد أن أؤكد لكم جميعا أن وفد الولايات المتحدة لم يعلن

أنه سيستخدم حق النقض في السابق، كما أنه لم يبلغنا بذلك، بوصفنا بعثة مراقبة دائمة، على الأقل من باب المجاملة. كما أن ذلك الوفد لم يقترح علينا بشكل مباشر أي اقتراح للتعديل، ولم يدخل في أي نقاش. وفي تقديري، فإن ذلك يضع علامة استفهام حول ما جرى.

وبشكل عام، من المؤسف أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد موقفاً منحازاً لإسرائيل فحسب، كما كان عليه الأمر لسنوات طويلة، وإنما أصبح موقفا يقبل المنطق الإسرائيلي والمواقف الإسرائيلية بالكامل تقريبا، بطريقة أصبحت، موضوعيا، وبغض النظر عما نريد، تلقي ظلالاً ثقيلة على أية إمكانية لقيام الولايات المتحدة بدور محايد في الصراع العربي – الإسرائيلي أو أن تكون راعيا أمينا لعملية السلام.

أما بالنسبة للرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية، فدعوني أكرر أن الشعب الفلسطيني لن يقبل تدخل الجهات الخارجية، خاصة إذا كان يعتبرها جهات غير صديقة، في تقرير من سيتم عزله دبلوماسيا، ومن سيبقى في مكانه.

إن نتائج خطيرة قد تترتب على هذا الفيتو. والولايات المتحدة الأمريكية وحدها تتحمل المسؤولية عن ذلك. وفي مقدمة ذلك، منع أي سوء فهم من قبل حكومة السيد شارون في إسرائيل. ومن المؤسف أيضا، وبصدق، أن بريطانيا وألمانيا اختارتا الامتناع عن التصويت، وذلك لأسباب هي، في حقيقة الأمر، غير مفهومة لنا.

وأود أن أؤكد لكم، أننا لن نتخلى عن العمل مع مجلس الأمن، وسنعود إليكم مستقبلا، ربما في القريب، غير خائفين مما حدث، ويشجعنا على ذلك موقف الكثيرين من أعضاء المجلس الذين حاولوا جاهدين المحافظة على دور مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وعلى موقف سياسي جاد ومعقول ومتوازن لصالح عملية السلام في المنطقة.

أخيراً، نود أن نشكر كل الدول الأعضاء التي تبنت مشروع القرار هذا، والدول الأعضاء التي صوتت لصالحه، بطبيعة الحال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أطمئن المجلس برمته والمشاهدين على أن الإجراءات التي اتبعتها الرئاسة تتطابق مع مشورة الأمانة العامة وتتفق مع الممارسة الجارية في المجلس، حتى لا يراودن أحدا الشك.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على الأسلوب المتسم بالمقدرة والكفاءة ومراعاة شعور الآخرين الذي أدرتم به مناقشة الأمس ومتابعتها اليوم.

مشروع القرار الذي عرض على المجلس اليوم للتصويت عليه كان، برأينا، متحيزا بشكل مأساوي. لذلك أود أن أثني على البلدان التي لم تؤيده.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر عددا من النقاط من المنظور الإسرائيلي. لم يركز مشروع القرار على الإرهاب الذي يقتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، ويقتل، في غمار ذلك، كل أمل في السلام. إنه لم يركز على المسؤولية القانونية الواضحة للقيادة الفلسطينية عن تفكيك البنية التحتية الإرهابية، بما في ذلك عن مواجهة جماعات من قبيل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وفتح والتنظيم وغيرها، الجماعات التي تكمن أعمال القتل التي ارتكبتها في صميم المشكلة.

وبدلا من ذلك، ركز مشروع القرار كل انتقاده على ضحايا الإرهاب وعلى الرد على الإرهابيين بدلا من التركيز على الإرهاب نفسه. وبطريقة معكوسة، حاول مشروع القرار المساواة بين القتل العمد للمدنيين الأبرياء وعمليات مكافحة الإرهاب المستهدفة الموجهة ضد المقاتلين اللاشرعيين المسؤولين عن القتل والعازمين على مواصلة التخطيط للمزيد من أعمال الإرهاب.

ولو اعتمد مشروع القرار لألحق الضرر بالجهود الرامية الى دعم عملية السلام. ولخرج الى نصرة رجل كرس كل طاقاته لمنع نجاح خارطة الطريق، رجل يواصل التسبب في إلحاق معاناة يعجز عنها الوصف بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، من خلال دعمه للإرهاب وتسامحه معه.

إننا لا نحتاج من أجل الدفع قدما بقضية السلام الى مزيد من قرارات الأمم المتحدة التي تميل الى جانب واحد. الله يعلم أننا لا نحتاج الى زيادة العبء الثقيل بشكل لم يسبق له مثيل على وقت الأمم المتحدة ومواردها التي تصرف كل سنة نزولا عند رغبات الممثل الفلسطيني ومبادراته المتحيزة التي لا نهاية لها.

ما نحتاج إليه هو أن يكرس الطرفان كلاهما نفسيهما لقضية السلام وحل هذا النزاع بالحوار في جو خال من الإرهاب والعنف والتحريض، التي من المؤسف والمحزن ظلت وقتا أطول من اللازم أدوات بيد قيادة السيد عرفات الفاسدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المراقب الدائم لفلسطين يسأل عما إذا يمكنه الرد على ما قيل للتو. الجواب هو أنكم لكم الحق. وأعطيكم الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أتكلم بالانكليزية التي لا أتقنها جيدا وبصوتي المبحوح. أود فقط أن أذكركم بأن اليوم يصادف الذكرى السنوية الحادية والعشرين لمذابح صبرا وشاتيلا. هل تتذكرون؟ هل تتذكرون السيد شارون؟ قلت ذلك استكمالا للمحضر فقط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.